

كلمة أخيرة

الذي اعتقدته أن الشورى الوطني، وإنما ستقره كثيرا أثناء المعركة الانتخابية، وسوف تضعها في مآزق رهيب مستقبلا إذا فازت بالأغلبية في الانتخابات بشكل أو بآخر. لأن طوفان القرارات، والإجراءات، والشروعات، والمشاريع، والتسييلات، الذي يحتاج صحافة الحكومة هذه الأيام، تستقبله الجماهير بمشاعر تكاد تغلب فيها الدهشة على الرضا.

الناس يتسألون في مجلسهم، ويبحثون من السخري والاستهزاء: ما دام ذلك كله كان في استطاعة الحكومة.. فلماذا تأخر، ولماذا منع عن الناس طوال السنوات الماضية، ولماذا سكنت الحكومة على معاملة جديدة ينبغي أن تتحملها الميزانية العامة، وكيف عجزت الميزانية عن الوفاء بكافة هذه الالتزامات والأعباء في العام الماضي، مثلا، لم سمحت بذلك كله قبل شهر من الانتخابات، بينما الرئيس حسني مبارك يصرحنا في خطابه يوم عيد العمل، بأن أوضاعنا الاقتصادية قد ازدادت دقة وحرجا.

وأراد هذه النقطة بإذات، يجرع الجماهير في عمق مشاعرهم، لأنه يكشف أساليب الحكومة في التعامل مع الشعب، وعن اعتقاد الحكام بأن المصريين يمكن الضحك عليهم ببعض الإجراءات المرحلية والمهذبة المؤقتة، بحيث ينسبون خلال شهر واحد معاملة سنوات طويلة، وبعيد تستمر عملية التخدير، هذه حتى يلف المواطن أمام صندوق الانتخابات ويسلم صوته للحزب الذي استمر معاناهه وآلامه، من خلال إغداق بعض المستشفيات في توقيت معين، على أسس أن ذلك هو لمن تلك الهدنة المؤقتة مع المعارضة والأمم.

ولكن الإنسان المصري شديد الذكاء، ويترك تسليما أن المشاكل والقضايا الرئيسية التي تواجهه على حلقها، قضية الإسكان تجمع على أنفسه، والفلأه، ويفرسه، والمواصلات، وتحسنه، والخسعت في حلقه عجز فلاح، وكل ما حوله يهرع بالحصول.. حتى تستمع الحرية والديمقراطية التي حسب أنها سببهم مع الانتخابات، بدأت تفقد ملامحها الحكومية وتختللت أجبرتها في جميع الدوائر..

والسؤال الموجه إلى حكومة الحزب الوطني الآن، ليس متى وحده، وإنما من جميع الناس: كيف تتصرفون إذا فزتم في الانتخابات وتطلمتكم الجيماستمرار طوفان الإغداق، الحكومة التي تغرقون بها الجماهير هذه الأيام.. من أين الغل.. وإلى أين الغل..

مصطفى شردي

انتخابات • الامتحانات



الطائفية الشعبوية

من صحافة زمان

هواة المشي

بين كبرياتنا عدد كبير من هواة المشي إلى مقصدهم رفعة مصطفى الخسيس بشا وهو يحب المشي كثيرا.

وأكثر منا أن الدكتور علي إبراهيم قال في مرة أنه نصح الخسيس بشا وكان في دور القاعة كان يمشي قليلا، وكان على بشا يقصد بهذا أن يمشي رفعة في حجرة نومه وفي اليوم التالي سأل:

أيه؟

جاء الرد: والله مشيت من البيت لأخيه سينا روسي وكان رفعة يشي من البيت إلى مصر الجديدة.. وبين منزله وسينما روسي هذا كيلو متر! وأخبر علي الدكتور علي إبراهيم أن الخسيس يشي كثيرا بعد أن نصح بشا على المشي، وكان سألته أنه فكر منذ سنوات في شراء بسكيت.. وهو لا يستعمل داخل حدود القاهرة إلا لقيه مهابا كان المشوار بعيدا.

آخر ساعة ٧ يناير ١٩٤٥

على في الشارع السياسي

بقلم: إسمان عبد القدوس

في انتخابات حرة.. أما إذا خصصنا شبا مصدرة للذين يمسكون بالحقائق المقاعد التشريعية.. فلماذا نعتبرهم بنظام طائفي ونعيش مجتمعا طائفيا كما هو الحال في المجلس التشريعي في لبنان.. أي كأننا نعلن أن الفصل والفلاحين ليسوا مجرد مواطنين ولكلهم طائفة.. في مواجهة الطائفة الأخرى من بقية أصحاب المهن.. وكذلك نعلن بأن المرأة طائفة لها ثلاثون مقعدا في مواجهة طائفة الرجال.. أي كأننا ننكر مساواة المرأة بالرجل في كل الحقوق.. وإذا كانت هذه العقيدة الطائفية قد استمرت في فرض نفسها فريما كنا وضدنا إلى تحديد نسب توزيع المقاعد التشريعية بين المسلمين والمسيحيين.. أو بين المصريين والعسكريين.. أو.. أو.. وقد كان هناك مظهر من مظاهر الطائفية في برلمانات ما قبل الثورة.. ولكنه كان مظهرا ضيقا مصورا لا يظهر له أثر.. قد كانت التقاليد الانتخابية تفرض أن يتم انتخاب اثنين من اليهود ككفالة في مجلس النواب.. ولذين يعارضون الآن في تحديد نسبة من ٥٠٪ من المقاعد التشريعية للمسلمين والفلاحين إنما يعارضون مبدأ الديمقراطية الضعيفة.. خصوصا في هذا المبدأ فتح مجالا واسعا للتدخل والتزيف، فكثير من ممثلي العمال والفلاحين في المجلس التشريعي ليسوا عمالا ولا فلاحين.

وقال الشاب كانه في دهشة من جرأة العجوز:

— هل معنى هذا أنك تعارض وترفض استمرار تحديد نسبة ٥٠٪ للمسلمين في المائة من المقاعد التشريعية للمسلمين والفلاحين؟

وقال العجوز بسرعة كأنه يدافع عن نفسه:

— لا طبعاً.. لأنني قبل أن أعرض نسبة من المقاعد التشريعية للعمال والفلاحين أو للنساء هو موضوع يقوم شايبه ومعارضة على أسس تستحق المناقشة المحترمة.. ولعلكم تعلم أن النظام الديمقراطي في كل الدول الحرة لا تحدد نسباً من المقاعد التشريعية لأي طائفة من طوائف الشعب.. فكل المرشحين للانتخابات مواطنون مسؤولون في الحقوق والواجبات وفي الإجراءات التي تطبق عليهم.. وكلهم يملك مصيرهم الخاصين.. أي الشعب..

المبدأ فتح مجالا واسعا للتحايل والتزيف.. فكثير من ممثلي العمال والفلاحين في المجالس التشريعية ليسوا عمالا ولا فلاحين.

الذين يعارضون الآن في تحديد نسبة ٥٠٪ من المقاعد التشريعية للعمال والفلاحين إنما يعارضون مبدأ الطائفية الشعبية.. خصوصا في هذا

قال الشاب للعجوز وهو يتسم ساخرا:

— لا شك أنه رأيتك أحلام بأن يوزع حزب الوفد في الانتخابات بالاغلبية ويتولى الحكم.. ويصبح هو الحزب الأمر الثاني..

وقال العجوز دون أن يبالى بسخريه الشاب:

— أبدا.. لم يراودني هذا الخاطر أبدا.. وكأنك تتهمني بقليلها العنصرية.

وقال الشاب وهو لا يزال ساخرا:

— إنه ليس موضوع غياد ونكاد.. ولكن موضوع لامل وإحلام.. وأنا أعلم أنك

استدعيا وإذنا وإذنا.. ولكن أحلامك تدفعك إلى تأييد الوفد.. وقد تعلم أن في فوز بالاغلبية ويتولى الحكم.. كل المرشحين يمسكون بالأحلام كأنهم نيام يحلمون بالماضي.. وأن كنت أعترف أن هذه الأحلام انتقلت أيضا إلى بعض الشبان نتيجة تسيارات لما قرأوه من كتب التاريخ الحديث.

وقال العجوز وهو ينظر إلى الشاب كأنه يشفق عليه من جهله:

— حتى لو كنت أحلم بمستقبل بلدي فلا تصل أحلامي إلى أن يكون حزب الوفد باغلبية مقاعد مجلس الشعب ويتولى الحكم باسم الأغلبية..

صاح الشاب ساخرا:

— أبدا.. لماذا لا تمنع نفسك ولو بالأحلام..

وقال العجوز في لهجة جده كأنه ينهر الشاب:

— حتى الأحلام يجب أن تطلق من الواقع.. والواقع يؤكد أن هذه الانتخابات ليست شورة جديدة وليست انقلابا على نظام الحكم.. ولكنها بكل ما عرضته من تعدد الأحزاب والحرية الانتخابية ليست سوى تطور طبيعي لشورة ٢٣ يوليو.. حتى لو كان تطورا فرضته هزائم متتالية للنظام ومهانة مستمرة للشعب.. وهو تطور يقوم على أسس الاعتراف بالمعارضة داخل نظام الحكم لا على أسس قلب النظام.. تطورا يقوم على عدم انكفاء الحكم بالأي واحد.. والسماح للمجالس لأخرى.. ولو تفتتت المناقشات الواسعة العنيفة التي بدأت منذ أعلن عن هذه الانتخابات لوجدت أنه لم يظهر فيها أي تساؤل عن أي حزب سيتولى الحكم.. وهل يكون الحزب الحاكم هو الحزب الوطني أم حزب الوفد أم حزب العمل.. لم يظهر هذا التساؤل أبدا سواء صراحة أم ضمنا.. بل كانت كل التساؤلات والتكهنات والأحلام تتحصر حول تطبيق قوة المعارضة داخل المجلس التي ستنتهي إليها الانتخابات.. وهل يفلوحي حزب الوفد بمقعد أم يخسرين.. وكلهم يفتقدون البصيرة التي يحصل عليها حزب العمل.. كل التجمع الوجدوني.. كل الناس تحضر تساؤلاتها حول تشكيل قوة المعارضة.. وكان هناك استسلاما شعبيا كاملا إلى أن الحزب الحاكم لن

أشرطة كاسيت

لورد

LORD

ذات الجودة العالمية

٤٠-٤٦-٦٠-٩٠ دقيقة

LH LD LK

لشركات

الاتاج بانكيك و C/O

شركة محلات العروسة أسكو

علاء سليمان وشركاه

٩ شارع ستان بات بالتمية - إكسبرية ت: ٩٢٥٠/٩٢٣٧

في انتخابات حرة.. أما إذا خصصنا شبا مصدرة للذين يمسكون بالحقائق المقاعد التشريعية.. فلماذا نعتبرهم بنظام طائفي ونعيش مجتمعا طائفيا كما هو الحال في المجلس التشريعي في لبنان.. أي كأننا نعلن أن الفصل والفلاحين ليسوا مجرد مواطنين ولكلهم طائفة.. في مواجهة الطائفة الأخرى من بقية أصحاب المهن.. وكذلك نعلن بأن المرأة طائفة لها ثلاثون مقعدا في مواجهة طائفة الرجال.. أي كأننا ننكر مساواة المرأة بالرجل في كل الحقوق.. وإذا كانت هذه العقيدة الطائفية قد استمرت في فرض نفسها فريما كنا وضدنا إلى تحديد نسب توزيع المقاعد التشريعية بين المسلمين والمسيحيين.. أو بين المصريين والعسكريين.. أو.. أو.. وقد كان هناك مظهر من مظاهر الطائفية في برلمانات ما قبل الثورة.. ولكنه كان مظهرا ضيقا مصورا لا يظهر له أثر.. قد كانت التقاليد الانتخابية تفرض أن يتم انتخاب اثنين من اليهود ككفالة في مجلس النواب.. ولذين يعارضون الآن في تحديد نسبة من ٥٠٪ من المقاعد التشريعية للمسلمين والفلاحين إنما يعارضون مبدأ الديمقراطية الضعيفة.. خصوصا في هذا المبدأ فتح مجالا واسعا للتدخل والتزيف، فكثير من ممثلي العمال والفلاحين في المجلس التشريعي ليسوا عمالا ولا فلاحين.

وقال الشاب كانه في دهشة من جرأة العجوز:

— هل معنى هذا أنك تعارض وترفض استمرار تحديد نسبة ٥٠٪ للمسلمين في المائة من المقاعد التشريعية للمسلمين والفلاحين؟

وقال العجوز بسرعة كأنه يدافع عن نفسه:

— لا طبعاً.. لأنني قبل أن أعرض نسبة من المقاعد التشريعية للعمال والفلاحين أو للنساء هو موضوع يقوم شايبه ومعارضة على أسس تستحق المناقشة المحترمة.. ولعلكم تعلم أن النظام الديمقراطي في كل الدول الحرة لا تحدد نسباً من المقاعد التشريعية لأي طائفة من طوائف الشعب.. فكل المرشحين للانتخابات مواطنون مسؤولون في الحقوق والواجبات وفي الإجراءات التي تطبق عليهم.. وكلهم يملك مصيرهم الخاصين.. أي الشعب..

صمدى الجندى وشركاه

يسرهما أن تمتد

سيارات

نصف نقل

SEAT

فشات

PHILCO

٩ شارع ستان بات بالتمية - إكسبرية ت: ٩٢٥٠/٩٢٣٧

التحرير والإعلانات والإدارة:

محمد فؤاد سراج الدين

رئيس التحرير: مصطفى شردي

مدير التحرير: جمال بدوي

الورش

يصدرها حزب الوفد

تصميم: محمد عبد الحليم

طبع بالمطابع رقم (٢) لمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر